

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الاستاذ محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، كريم الطراونه ، عادل الخصاونه

التمييز الاول

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده

التمييز الثاني

المميز :

/ وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام

قدم في هذه القضية تمييزان الاول بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣ والثاني بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٥
للتعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٩٩٣ فصل
٢٠٠٣/٢/٢٠ والقاضي بإدانة المتهم بجناية حمل وحياسة اداة حادة طبقاً لاحكام المادة
١٥٦ عقوبات وعملاً بذات المادة حبسه مدة شهر واحد والرسوم والغرامه عشره دنانير
والرسوم ومصادرة الاداه المضبوطة . وعملاً بالمادة ٢٣٤ من الاصول الجزائية تعديل
وصف جناية القتل العمد المسند للمتهم الى جنايه القتل القصد طبقاً لاحكام المادة ٣٢٦
عقوبات وعملاً بالمادة ٢٣٦ من نفس القانون تجريمه بالجناية المسنده اليه وبوصفها
المعدل .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وضع المجرم
بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر عاماً والرسوم ونظراً لاسقاط الحق
الشخصي تقرر المحكمة تخفيض العقوبة الى النصف وعملاً باحكام المادة ٧٢ عقوبات تقرر
المحكمة تنفيذ العقوبة الاشد بحق المتهم وهي وضعه بالاشغال
الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم ومصادرة الاداة الضبوطة .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٢٧٨

ويتلخص التمييز الاول بسبب واحد مفاده :-

اخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت اليها اذ ان البيانات والادله التي قدمتها النيابة العامه وما ورد ضمن ملف التحقيق من افادات وضبوطات وصور وما ورد في اقوال المميز ضده والشهود جميعها تثبت ارتكاب المميز ضده لجريمه القتل بعد تصور ذهني وتصميم .

لهذا السبب يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

ويتلخص اسباب التمييز الثاني بالسببين التاليين :-

١ - الحكم المميز يستوجب النقض بسبب عدم تجنيح الوصف والعقوبه القانونيه كون الحثيات والاستخلاصات التي توصلت اليها المحكمة في حكمها المميز تقتضي اعتبار المميز معذوراً لتوافر عناصر العذر القانوني الوارد في المادة ٩٨ عقوبات .

٢ - ان الحكم المميز مستوجباً للنقض ذلك ان السبب الذي اعتمدته المحكمة لاستبعاد الاخذ بالعذر القانوني الذي تمسك به الدفاع هو ان المتهم كان يعلم بحقيقة سلوك شقيقته المغدوره منذ فترة طويله مما يزيل ويهدىء من حالة سورة الغضب الشديد ذلك ان هذا القول لا يتفق مع وقائع القضية .

لهذين السببين يلتمس وكيل المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض الحكم المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييزين الاول والثاني من حيث الشكل وفي الموضوع قبول التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى موضوعاً ونقض القرار المميز ورد التمييز المقدم من المميز الثاني اكرم موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداوله قانوناً نجد : -

ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى قد اسندت للمتهم :

/ من سكان جبل الزهور قرب بقالة /
عمره ٣٠ سنة يعمل سائق بكمب موقوف بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٥ ولا يزال .

النتيجة :-

- ١ - جنابة القتل العمد / خلافاً لاحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات .
- ٢ - جنحة حمل وحياسة اداة حادة / خلافاً لاحكام المادة (١٥٦) عقوبات .

الوقائع :-

تتلخص وقائع هذه الدعوى كما جاءت باسناد النيابة العامة ان المغدورة هي شقيقة المتهم وهو يعيش في بيت مستقل عن بيت اهله ، وبتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢١ غابت المغدورة عن منزل اهله مدة ثلاثة عشر يوماً وقام المتهم بتبليغ المركز الامني بذلك الى ان استلمها عن طريق المحافظ وتعهد شفويّاً بعدم التعرض لها الا ان المتهم وحقيقة الامر كانت لديه النية لقتلها وقد افصح عن هذه النية مراراً وقد قام بتحضير بطاقة لهذه الغاية ووضعها في بيت اهله ، وبعد عودة المغدورة لبيت اهله بعدة ايام ذهب المتهم وفي صباح يوم ٢٠٠٢/٩/٥ الى بيت اهله لتنفيذ ما عزم عليه لقتل شقيقته وعند دخوله للبيت كانت شقيقته المغدورة نائمة بغرفتها فقام عندها المتهم بادخال باقي شقيقاته كل من الى غرفة اخرى واغلق عليهن الباب ثم توجه الى غرفة المغدورة وهو يحمل البطلة التي كان قد اعدّها بالسابق واقدام على ضرب المغدورة عدة ضربات فأرداها قتيلة وخرج بعدها وفتح الباب على شقيقاته وولى هارباً ، وقد علل سبب الوفاة بالصدمة الدموية والعصبية الحادة نتيجة جروح عميقة متعددة في العنق وقطع الشريان السباتي الايسر وجرت الملاحقه .

وبالتدقيق . . . في كافة البيانات المقدمة والمستمعه وجدت المحكمة ان واقعة هذه الدعوى كما تحصلتها وقنعت بها تتلخص في ان المغدورة هي شقيقة للمتهم وكانت تقيم في منزل اهله مع والدتها وشقيقاتها بعد طلاقها من زوجها بسبب تكرار خروجها من المنزل وسلوكها الشائن .

وان المتهم متزوج ويقيم في منزل مستقل بالقرب من منزل اهله وهو المسؤول عن والدته وشقيقاته بعد وفاة والده وكذلك شقيقه الشاهد كونه عاطلاً عن العمل بسبب المرض وهو المعيل لهم جميعاً وبحكم ذلك فهو يتردد على منزل اهله باستمرار صباحاً ومساءً للاطمئنان على احوالهم وتلبية حاجاتهم ومتطلباتهم اليومية وهو يعمل في تجارة الشوالات والتك الفاضي ويقتضي عمله هذا استعمال البططات والادوات الحادة لتقطيع وقص التك وهذه الادوات متوفرة في منزله ومنزل اهله والبكم الذي يعمل عليه .

وانه خلال وجود المغدوره في منزل اهله كانوا يشكون من فساد اخلاقها ويعانون من تصرفاتها كما ان سكان الحي والجيران كانوا يتحدثون عن تصرفاتها وسمعتها السيئه وكانت المغدوره قد اعتادت الخروج والتغيب عن منزل اهلهامد طويله وفي آخر مرة غابت فيها مدة ثلاثة عشر يوماً وقد جرى التعميم عليها وعندما عثرت عليها الشرطه في مدينة الزرقاء قامت بتسليمها لشقيقها المتهم الذي تعهد شفاهاً بالمحافظة على حياتها عن طريق مساعد محافظ الزرقاء وكانت المغدوره ايضاً تتقدم بشكاوى كيديه ضد شقيقها المتهم والشاهد ، وفي الليلة السابقه لمقتل المغدوره بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٤ كان المتهم قد دعاها لتناول العشاء معه في احدى المطاعم وعاد بها مساءً الى منزل والدته محاوله منه لاصلاح امرها .

وفي صباح اليوم التالي وبحدود الساعه الثامنه ذهب المتهم الى منزل والدته كالعاده فشاهد المغدوره تقف مع شخص غريب خلف باب المنزل وهي بكامل لباسها ومكياجها في تلك الساعه المبكره وعند مشاهدتهما للمتهم هرب ذلك الشخص وعادت هي الى غرفتها فلحق بها المتهم واغلقت على نفسها بالمفتاح عندها عقد العزم على قتل شقيقته ليأسه من اصلاحها فذهب الى شقيقته واغلق عليهما الغرفه وتناول بلطه كانت موجوده داخل المنزل التي يستعملها لتقطيع وقص التتك وعاد الى غرفه المغدوره وبعد ان فتحت له الباب دخل عليها واخذ يتحدث معها واثاء ذلك حاولت الهرب الا ان المتهم منعه من ذلك وانهال عليها بالضرب بالبلطه التي يحملها في اماكن متفرقه من جسمها ثم خرج من الغرفه بعد ان رمى البلطه على الارض وعاد الى مكان وجود شقيقته وفتح لهما الباب وخرج من المنزل وتبين ان المغدوره قد اصيبت بجروح رضيه قطعيه ناتجه عن تلك الضربات احدثت خمسة جروح في الناحية اليسرى من العنق وثلاثة جروح في فروة الرأس وجرحان في اليد والساعد الايسر ، وقد نجم عن تلك الاصابات وفاة المغدوره بسبب الصدمه الدمويه والعصبيه الناتجه عن الجروح العميقه على العنق وقطع الشريان السباتي الايسر ، وبعد ذلك سلم المتهم نفسه للشرطه وتكونت الدعوى وتمت الملاحقه .

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت اليها المحكمه وجدت ان ما اقدم عليه المتهم من افعال يوم الحادث وهي قيامه بضرب شقيقته المغدوره عدة ضربات بالبلطه في اماكن متفرقه من جسمها واصابة هذه الضربات العنق والرأس واليد والساعد الايسر للمغدوره مما ادى الى وفاتها نتيجة هذه الاصابات .

هذه الافعال الصادرة عن المتهم تدل على ان نيته اتجهت الى قتل المغدوره وازهاق روحها وليس ادل على ذلك من استعمال سلاحاً قاتلاً بطبيعته وهي البلطه ومكان وطبيعة الاصابات التي تعرضت لها المغدوره حيث كانت في اماكن قاتله وهي الرأس والعنق الا ان المحكمة تجد ان نية المتهم بالقتل كانت نية آتية وبنيت ساعتها ولم تكن مبيتة مضمراً أو مخططاً لها كما جاء باسناد النيابة اذ ان نية قتل المغدوره كان على اثر مشاهدته لها تقف مع شخص غريب خلف باب منزل اهله وهي بكامل لباسها ومكياجها في ساعه وظروف مشبوهه وعدم اكترائها لنصائح المتهم السابقه بسبب تصرفاتها المشينه حيث استذكر ماضيها المشين وما جلبته من عار لأهلها اقدم على فعل القتل مما ينفي واقعة العمد المنصوص عليه في المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات وهو التفكير الهادىء والتصميم السابقين والاقدام على فعل القتل بدم بارد اذ انه كان بوسع المتهم الأفراد بالمغدوره والاجهاز عليها خلسة عند حضوره الى منزل اهله في الايام السابقه او الاشهر السابقه او عندما خرجت معه لتناول العشاء في احدى المطاعم وان الثابت للمحكمة من خلال البيانات ان المتهم يحوز البلطه وادوات قاطعه وحاده اخرى بحكم عمله في منزله ومنزل اهله ، وبالتالي فإن افعال المتهم والحاله هذه تشكل سائر اركان وعناصر جنائية القتل القصد طبقاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وليس كما جاء باسناد النيابة العامه .

لهذا كله واستناداً لما تقدم قررت المحكمة ما يلي :-

١ - ادانة المتهم بجنحة حمل وحيازة اداة حاده طبقاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسوم والغرامه عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة المضبوطة .

٢ - عملاً بالمادة ٢٣٤ من الأصول الجزائيه تعديل وصف جنائية القتل العمد المسنده للمتهم الى جنائية القتل قصداً طبقاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات ، وعملاً بالمادة ٢٣٦ من نفس القانون تجريم المتهم بالجناية المسنده اليه وبوصفها المعدل .

العقوبه : عطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات قررت المحكمة وضع المجرم مدة خمسة عشر عاماً والرسوم .

ونظراً لاسقاط الحق الشخصي عنه قررت اعتبار ذلك من الاسباب المخففه التقديرية وعملاً بالمادة ٣/٩٩ تخفيض العقوبه الى النصف لتصبح وضع المجرم بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم ومصادرة الأداة المضبوطة .

وعملًا بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم ومصادرة الأداة المضبوطة .

لم يقبل كل من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى وكذلك المحكوم عليه بقرار محكمة الجنايات الكبرى وطعنا فيه تمييزاً للأسباب الواردة بتمييز كل منهما .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣ طلب في نهايتها قبول التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ونقض القرار المميز ، ورد التمييز المقدم من المحكوم عليه موضوعاً .

وعن سبب التمييز الاول : المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ومفاده النعي على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بالنتيجة التي توصلت اليها اذ ان الادله والبيانات التي قدمتها النيابة العامة تثبت ارتكاب المميز ضده لجريمه القتل بعد تصور ذهني وتصميم .

وعن ذلك نجد ان ما استندت اليه محكمة الجنايات الكبرى على عدم توفر عنصر سبق الاصرار على القتل لدى الجاني والمستخلصه استخلاصاً دقيقاً من خلال بيانات النيابة بقولها في قرارها المميز ((ان نية القتل كانت آنية وبنيت ساعتها ولم تكن مييته مضمرة أو مخطط لها كما جاء باسناد النيابة ، اذ ان نية قتل المغدوره كانت على اثر مشاهدته لها تقف مع شخص غريب خلف باب منزل اهله وهي بكامل لباسها ومكياجها في ساعه وظروف مشبوهه وعدم اكترائها لنصائح المتهم السابقه بسبب تصرفاتها المشينه ٠٠٠٠)) في محله .

ونحن بدورنا نجد ان الوقائع الثابته في الدعوى لا تصلح منطقياً لترتيب القول بقيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهم والذي يتطلب لثبوته ان يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب الوسائل وتدبر العواقب ثم اقدم على فعله وهو هادئ البال ، فعليه فإن الفترة الواقعه بين مشاهدة المتهم لشقيقته عندما حضر الى بيت اهله في الصباح ومشاهدته لها وهي تقف خلف الباب وهي بكامل لباسها ومكياجها مع رجل غريب ، وحصول القتل لا تكفي لتوفر سبق الاصرار على القتل ، وانما تكفي لحصول نية القتل القصدي دون العمدي ، الأمر الذي يتوجب معه رد هذا السبب .

وعن اسباب التمييز الثاني المقدم من المحكوم عليه :-

نجد ان هذين السببين ينحصران بالنعي على محكمة الجنايات بعدم اعتبارها ان المميز كان معذوراً لتوفر عنصر العذر القانوني الوارد في المادة ٩٨ من قانون العقوبات .

وعن هذين السببين : فإننا نجد انه يشترط لتوافر العذر المخفف المنصوص عليه في المادة ٩٨ عقوبات هي ان يكون الفعل الذي انته المجني عليها غير محق وان يكون هذا الفعل على جانب من الخطورة ، وان يقدم الجاني على القتل وهو بحاله غضب شديد .

وحيث ان وقوف المجني عليها في بيت اهلها وهي بكامل ملابسها مع رجل غريب ليس على جانب من الخطورة الاثني ما دام ان المتهم يعرف سلوك شقيقته من السابق ويعرف انها كانت تخرج من البيت وتغيب عنه لفترات طويلة ، وبالتالي فإن حالة الغضب الشديد الذي تتطلبه هذه المادة والذي هو حالة نفسيه يفقد الجاني تحت تأثيرها السيطرة على سلوكه ويسد عليه طريق التفكير القويم غير متوفره بحقه . الامر الذي يتوجب معه رد هذين السببين (قرار تمييزي رقم ٧٨/١٦ ص ٤٦٩ لسنة ١٩٧٨ و رقم ٨٠/١٣ ص ٥٦٣ لسنة ١٩٨٠ و رقم ٨١/٩٠ ص ١٧٧٠ لسنة ١٩٨١) .

لهذا نقرر رد التمييزين وتأيد القرار المميز واعادة الاوراق .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٣/٤/٢٠٠٣

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ض